تماثيل الاسود انحنت في رام الله من ثقل الصور الانتخابية

فتح وحماس تترقبان بقلق نتائج الانتخابات وصور عرفات والشيخ ياسين جعلتهما اكثر الحاضرين

■ في العاشرة والنصف صباحا، وهي ساعة مبكرة في السياسة الفلسطينية، وصل ابو مازن الى مكتبه في المقاطعة. في طريقه جاز بمحاذاة آلاف الملصقات الملونة وعليها صور المرشحين: غطت الملصقات كل جدار، وكل عامود كهرباء، وكل شرفة، وكل سطح. لا يوجد في فلسطين قانون يضاد تلويثات الانتخابات، واذا وجد، فهو ما يزال قانونا لم يفرض.

اهتم المرشحون بأن يزودوا أنفسهم بخلفية ملائمة: قبة الصخرة، او ياسر عرفات، او علم فلسطين، او الهلال الاخضر، رمز حماس، او الشيخ ياسين، يضحك ضحكة كبيرة، باسنان بيضاء، مباشرة من العالم الحسن كله. ابو مازن رأى القليل جدا من صوره، ما عدا لافتة كبيرة، رسمية، لفتح، حيال المقاطعة، ظهرت فيها صورة عرفات وصورة ابي جهاد وصورته هو، ليكن طويل العمل، مصحوبة بشعار: «الحجر الاول، الطلقة الاولى، سنستمر في النضال».

اراد أبو مازن أن يجند وقته كله، ونشاطه كله، لنجاح قائمة فتح في الانتخابات. انه يذكر ما حدث من وقت قريب في النضال بين عمير بيرتس وشمعون بيريس على رياسة حزب العمل. «لن أكون شمعون بيريس»، قال. «لن أمضي للنوم وانتظر النتائج».

لكن التزاماته الرياسية استهلكت يومه. فقد جاءه زائرا جيمي كارتر، رئيس الولايات المتحدة، سابقا ومراقب انتخابات موسوس في الحاضر. لقد آلح في اثارة ذكريات عن تجاربه مع مناحيم بيغن وأنور السادات. انقضت نصف ساعة. رئيس حكومة البانيا سابقا دخل لتلتقط له الصور، ومثله وزيرة خارجية اسبانيا سابقا ورئيس حكومة فرنسا سابقا ومراسلان محبان للحديث مع «يديعوت احرونوت» وغيرهم. رئيس ديوانه الدكتور رفيق الحسيني، إبن العائلة الفلسطينية المهمة وهو شخص صاعد في قمة السلطة، أخرج وأدخل. ابو مازن، رجل حسن في وقت غير حسن، احتضن وهنأ ودخن وشرب القهوة ومازح ضيوفه بسحر كبير.

لكن وجهه دل على توتر داخلي. فنتائج الانتخابات اليوم تضعه في داخل عالم جديد لا يعرف نوعه. ربما تقود السلطة الفلسطينية، وتقوده معها، الى الضياع. ربما تتطلب منه انماط عمل صعبة، وقاسية، خلافا لمزاجه، وخلافا لعاداته. مصيره في يد الجماهير في الخارج.

انه على قناعة من أن النتائج في صناديق الاقتراع ستهش لحزبه، فتح، وستسيء الى حماس. استطلاعات الرأي مخطوءة مضللة «كنت اريد أن يكون لنا نحن الفلسطينيين ايضا الدكتورة مينا تسيمح»، يقول.

حتى اذا أعطى فرز الاصوات فتح، مع عدد من الاحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين، كثرة في البرلمان الجديد، فان حماس هي التي ستفوز في الانتخابات. لقد فازت. فذراعها السياسية حصلت على الشرعية في حين أن الذراع العسكرية تعد الطراز القادم من صواريخ القسام. والاخطر من هذا: في البرلمان الفلسطيني الجديد ستنافس كتلة متآلفة منضبطة لحماس بازاء كتلة منحلة متخالفة في الرأي لفتح. الليكود عندنا انقسم بسبب 14 متمردا. في فتح الكل يتمرد على الكل.

قدورة فارس، المقرب من مروان البرغوثي والمرشح في قائمة فتح في رام الله، يتحدث بأن قدمه لم تطأ مقر انتخابات فتح. «في المقر»، يقول فارس، «مستشارون بريطانيون، لا يفهمون اي شيء في عقلية الناخب الفلسطيني». في المقاطعة، في مقابلة ذلك، هم على قناعة ان جزء كبيرا من المرشحين الذين انتخبوا في قائمة فتح هم «زعران». اذا كان ابو مازن يحب الحياة فعليه أن يخلخل حزبه من الداخل الى حد الانقسام.

ميدان المنارة في قلب رام الله سيكون اليوم اكثر المواقع تصويرا في الشرق الاوسط (البريد في شرقي القدس، وهناك ستفتتح عدة صناديق اقتراع كتفضل من اسرائيل على الادارة الامريكية، سيكون الموقع الاكثر استقبالا للسياح). أمس كان يفيض عن جانبيه بصور المرشحين: فتماثيل الاسود انحنت تحت ثقل الصور. احتفال للديمقراطية، سيقول الكليشيه.

احتفال معا: كل مراودة هي احتفال، وبخاصة عندما تغرق المدينة بلون الضباب الشتوي. ليست الديمقراطية على هذا الوجه. يخدم 70 الف رجل في قوات الامن الفلسطينية. لقد دعوا الى التصويت اول من امس، لكي يفرغوا للعمل في يوم الانتخابات. صوت 90 في المئة منهم. أمرهم قادتهم بصراحة بالتصويت لمرشحي فتح. «صحيح»، يقول قدورة فارس، ليس هذا ديمقراطية كثيرا، ولكن في الانتخابات يؤخذ بكثير من الخطوات غير الديمقراطية. مثل الوعظ في المساجد للتصويت لحماس. هذا أيضا ليس ديمقراطيا كثيرا.

فلسطيني ينتخب في قرية حزما

ناحوم برنياع
كاتب رئيس في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/1/25

الانتخابات صفحة جديدة في كتاب التاريخ الفلسطيني وعليهم استغلالها لتحسين مستوى حياتهم في المستقبل

■ من جوانب كثيرة يوم 25 من كانون الثاني (يناير)، هو من الايام الاكثر أهمية وحسما بل مصيرية في حياة الجماعة الفلسطينية في أرض اسرائيل: فهم سيستطيعون بدء صفحة جديدة في كتاب تاريخهم على هذه الارض، ليهبوا لانفسهم ولابنائهم ولابناء ابنائهم حياة أفضل. انهم، بالطبع، يستطيعون الاستمرار في كونهم على الحال التي هم عليها اليوم ـ في نزاع بينهم، مرهقين من الحروب، ويسفحون دماءهم عبثا ويحيون فسادا فظيعا، وفقرا مدقعا، بلا بريق أمل.

من هذه الناحية، على الاقل، يتقدم الفلسطينيون أكثر من جميع البلدان العربية معا: فالديمقراطية، النسبية بالطبع، تحتفل عندهم على رؤوس الاشهاد. الانتخابات هي، كما يبدو، الاكثر نظاما ونزاهة في العالم العربي، حيث ان الطهارة في هذه المنطقة من العالم هي موضوع لاسئلة كثيرة. ان حقيقة اننا لسنا نعلم حتى اللحظة الاخيرة من الذي سيفوز في هذه الانتخابات، وهذا عجيب جدا، هي علامة وشهادة على الديمقراطية.

قد يجلب الفلسطينيون على أنفسهم كارثة عند ظهور نتائج الانتخابات: اذا فازت حماس، فان الفلسطينيين سيضمنون استمرار حياة جهنم. لن تصفق لا اسرائيل ولا الدول العربية او الغربية للاسلام الغالي وكلها معا ستمثل آنذاك للفلسطينيين من أين تطرح السمكة ماءها. اذا ما فاز الاكثر اعتدالا، اناس فتح، فيمكن ـ وليس هذا متيقنا ـ ان يُبدأ عهد جديد (تقريبا) كله أمن وسعة. ولكن ما يمكن عمله ومئات الاف الفلسطينيين «غاضبون» على ممثليهم من فتح ويريدون عقابهم؟ قرار الناخب الفلسطيني صعب. لان عليهم أن ينتخبوا بين غلاة ظامئين للدم وبين فاسدين ظامئين للمال.

بعد الانتخابات سيبدأ عهد «شرق اوسط جديد» لاكثر من مليون فلسطيني، نجحوا حتى الان، تاريخيا، في اضاعة كل فرصة لبدء صفحة جديدة في حياتهم فوق هذه الارض.

الانسان، كل انسان، يميل بطبعه الى ان يدفع عنه البشائر السيئة ـ الى أن تصفعه وتبقيه في صدمة. الانباء السيئة التي وصلت من واشنطن غرقت في بحر العناوين المحلية التي ننشئها بسرعة مدهشة، وهكذا «ضاعت» القصة الفظيعة عن لاري فرانكلن، وهو أحد افراد الادارة وجه افراد ايباك، جماعة الضغط اليهودية، في عاصمة الولايات المتحدة. حكم عليه بالسجن 12 عاما ونصف عام. وبالرغم من ان هنالك احتمالات كبيرة لتقليل عقوبته، يبدو أن احدا ما قد جن جنونه في الادارة الامريكية. في غضون عشرات السنين يوجه افراد ايباك موظفين في الادارة، ولنفس هذا الزمن يوجه اناس من الادارة رؤساء ايباك ولم تسقط شعرة من رؤوسهم، لا من رؤوس هؤلاء ولا هؤلاء.

لم يبقَ سوى استنتاج أن احدا «يبحث» عن اليهود في الولايات المتحدة وعن دولة اسرائيل. يبدو أن الحديث عن رؤساء الـ سي.آي.ايه والـ اف.بي.آي . من ناحيتنا، نحن الاسرائيليين، هذه علامة تحذير وضوء احمر خفاق، من قبل الرئيس والادارة «الاكثر صداقة لدولة اسرائيل». هذا درس، ليس هو الاول، عما يستطيع الامريكان التفكير فيه، وقوله وفعله ـ اذا «لم نفهم فيما يستقبل الرمز».

وفي هذه الاثناء، كلنا فرانكلن.

توجد حاجة ملحة الى ان يقرر من جديد ترتيب المراتب في دولة اسرائيل. في رأس السلم: مدعو «مؤتمر هرتسيليا»، بعد ذلك رئيس الدولة، فرئيس الحكومة، فالوزراء، فالحاخامات الرؤساء، فخبراء الاعلام في «دبي زهاف» الذين «سرق» منهم منظمو المؤتمر شعار: «اذا لم تكن هناك فانك غير موجود».

ايتان هابر
رئيس ديوان رابين سابقا
(يديعوت أحرونوت) 2006/1/25

حلوتس لا يستطيع تقدير النتائج

قضية مواصلة اسرائيل لمقاطعة حماس حتى اذا أصبحت شريكا في القيادة بعد نشر نتائج الانتخابات ستكون اهم مسألة مطروحة

■ رئيس هيئة الاركان، دان حلوتس، توقع بالأمس خلال مشاركته في مداولات لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، انتصارا لفتح على حماس بفارق صغير. هذا يبدو احتمالا منطقيا، إلا أن الحقيقة هي أن حلوتس (ومثله رجال الاستخبارات لديه)، لا يعرف في هذه الحالة شيئا أكثر من أي محلل اعلامي. التوقعات في جهاز الدفاع والأمن وفي شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» وفي اجهزة الارتباط في المناطق، تقوم على الجمع بين المحادثات مع أطراف فلسطينية مختلفة وبين نتائج استطلاعات مراكز الأبحاث في المناطق، وفرصة هؤلاء، سواء كان الأمر يتعلق بالدكتور خليل الشقاقي أو بالدكتور نبيل كوكلي في توخي الدقة في تقديراتهم، أقل حتى من تلك التي توجد لدى نظرائهم الاسرائيليين.

الاستطلاعات تعطينا مستوى التأييد للاحزاب بالنسب المئوية والعشرية. ولكن ما يقللون من البحث فيه هو صعوبة جمع المعلومات عندما يتعلق الأمر بمجموعة سكانية قروية في جزء منها، بينما لا توجد في الكثير من منازلها اجهزة هواتف. ايضا، الافتراض بأن الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال، ومن ثم تحت حكم السلطة الفاسد، سيعطي معلومات موثوقة وصادقة حول مواقفه السياسية لشخص لا يعرفه، يبدو مشكوكا فيه. واذا أضفنا طريقة الانتخابات المعقدة وكل المرشحين المستقلين، فان الاستنتاج هو أنه من غير الممكن تقريبا تقدير ما سيحدث اليوم. وعليه، لن يعتبر انتصار حماس مفاجأة تامة هو الآخر. هذه الحركة فاجأت الباحثين بانتصارها الساحق في الانتخابات البلدية. عدم اليقين ينتصر عندما نبحث فيما سيحدث بعد الانتخابات. قادة كبار في هيئة الاركان توقعوا في هذا الاسبوع أن تحافظ حماس على الهدوء في الاشهر القريبة، لأن انجازها سيخفف من نهجها ويفرض عليها اعتبارات سياسية براغماتية.

حلوتس، في مؤتمر هرتسليا، اختار التحفظ، والحديث عن امكانية أن يؤدي التوتر الداخلي بين فتح وحماس حول النتائج الى تزايد الارهاب ضد اسرائيل. جُلّ القلق الاسرائيلي يتعلق بمن يُعتبرون «عُصاة في فتح»: الجماعات المحلية التي يخضع قسم منها لتأثير حزب الله، وأحجمت عن العمليات في الاشهر التي سبقت الانتخابات. شعورهم بعدم الرضى قد يُترجم بسهولة الى عمليات على الارض، ولكن حماس ايضا قد تقرر اطلاق «القسام» في اطار صراع القوة مع السلطة كقضية تشكيل الائتلاف على سبيل المثال.

اسرائيل تحرص على التوضيح بأنها لا تتدخل في الانتخابات، كما أنهم يحظرون التقاط الصور لمكتب الارتباط المشترك بين الجيش والسلطة في بيت ايل. اسرائيل موجودة في الصورة فعليا ليس فقط من خلال اعطاء تصاريح المرور للمراقبين، وانما ايضا من خلال قرار السماح لمروان البرغوثي بأن يشارك من سجنه في هجمة فتح الانتخابية. وهناك جوانب أكثر ظلامية: في الاشهر الأخيرة تم اعتقال عشرة محاضرين في جامعة النجاح من المحسوبين على حماس. «الشاباك» لم يقم حتى بالتحقيق معهم. اغلبيتهم أُرسلوا الى التحقيق الشرطي القصير ووضعوا قيد الاعتقال الاداري. ايضا الاقتحامات المتعاقبة لمكاتب لجان الزكاة التابعة لحماس في المناطق، لا تخلو من السياق السياسي. أموال هذه المؤسسات تُستخدم جزئيا في الارهاب، إلا أنها هامة ايضا للمعركة الانتخابية.

بعد نشر النتائج ستكون قضية مواصلة اسرائيل لمقاطعة حماس، حتى اذا أصبحت شريكا في القيادة، هي أهم مسألة مطروحة. مرة اخرى توجد فجوة بين المستوى البياني وذاك العملي. الميدان يبتدع حلولا خاصة به. في المدن التي فازت فيها حماس في البلديات تم ايجاد طرق التفافية مثل محادثات الضباط الاسرائيليين مع موظفين مختصين، رغم أن بعضهم محسوب على حماس. هنا ستسود الطريقة المتبعة في امريكا مع تجنيد الشاذين جنسيا: «نحن لن نسأل عن هويتكم (هناك الجنسية وعندنا السياسية)، وأنتم لا تُحدّثوا أحدا عنها». وهذا هو بالضبط ما فعلته اسرائيل في مواجهة م.ت.ف في عام 1991 في مؤتمر مدريد.

عاموس هرئيل
مراسل عسكري للصحيفة
(هآرتس) 2006/1/25

على الفلسطينيين أن ينتخبوا قيادة جديدة لانفسهم رغم ادراكهم انها مجردة من الصلاحيات الأساسية

■ الانتخابات التي تجري اليوم في السلطة الفلسطينية تتأرجح بين قطبين متناقضين: الاحتلال الاسرائيلي وضلوعه الهائل في حياة الفلسطينيين، والمسؤولية التي يتحملها عن حياة الواقعين تحت الاحتلال.

العالم، وعلى رأسه اسرائيل، يحب أن ينسى أن البرلمان والحكومة الفلسطينيين بالرغم من اسمهما الجميل ليسا مؤسسات دولة، وأن جيوب السلطة ليست مستقلة. البرلمان والحكومة الفلسطينيان مجردان من الصلاحيات والحقوق التي توجد لدى نظرائهما في الدول السيادية. لا توجد لديهما أي سيطرة على الحدود الخارجية والداخلية التي تقوم اسرائيل بترسيمها بين المحافظات الفلسطينية المختلفة، لدرجة عزلها عن بعضها البعض. 60 في المئة من اراضي الضفة، المورد المادي الأساسي للشعب الفلسطيني، تقع تحت السيطرة الاسرائيلية التامة، ولن تتمكن أي حكومة فلسطينية من أن تفعل بها ما تفعله المجتمعات السيادية في اراضيها: أن تبذر وأن تغرس، أن تبني وأن تُطور وأن تُبقي. اسرائيل تسيطر على مصادر المياه في البلاد وتحدد فعليا حصص الفلسطينيين. سيطرتها على السجل المدني الفلسطيني وحرية الحركة والتنقل تعني التدخل في قرارات شخصية مثل الروابط العائلية ومكان السكن والعمل والدراسة. بواسطة السيطرة على الحدود الخارجية والداخلية تقوم بتحديد صورة الاقتصاد الفلسطيني ـ معدل البطالة ومستوى الأجور وأنواع الأنشطة الاقتصادية وموقع المصانع، وما هذه إلا قائمة جزئية من فيض.

كل القوائم المتنافسة تعرف أن العملية البرلمانية التي تشارك فيها مُوجهة قبل كل شيء نحو الداخل: واجبات المنتخَبين من قبل الجمهور ومكانة الدين في المجتمع ودور القطاع العام وفرص حصول الاطفال على التعليم والصحة. الاحتلال توقف عن لعب دور الذريعة التي تبرر كل خلل. حركة فتح ستُعاقَب على ما يبدو من خلال التصويت لحماس، ليس بسبب فشلها في الحصول على الدولة والاستقلال، بل بسبب الهزلية التي قام بها كثيرون من قادتها والمقربين منها – بفضل مكانتهم في عملية اوسلو وعلاقاتهم المطورة مع الاحتلال والمفاوض الاسرائيلي ـ بضمان حياة مريحة لانفسهم في الوقت الذي يزداد فيه وضع الجمهور سوءا. الدعم المتوقع لحماس يرتكز على صورة كبار المسؤولين فيها كأنقياء طاهري اليدين، وليس على البرنامج السياسي ـ الديني وصناعة القسام التي تطورها. ولكن ذلك ينطوي على مغامرة كبيرة من جانب الناخب الفلسطيني لانه يعطي بذلك قوة كبيرة لرؤية تعتبر أن من واجبها اقتحام الحياة الشخصية. هذه حركة توجهت عضواتها لمنازل قتلى الانتفاضة، وهناك منعن الأمهات من البكاء على فلذات أكبادهن لأن عليهن أن يفرحن للشهداء في جنة عدن. الناخبون الفلسطينيون يعرفون جيدا أن الورقة التي دسوها في الصناديق لا تملك تأثيرا ولا على المدى المتوسط على مناعة الاحتلال الاسرائيلي. ولكن اهتمامهم في الانتخابات يعبر عن تجذر النظرة التي تعتقد أنه لا يمكن اتهام الاحتلال بكل المساوىء والسلبيات في المجتمع. وأن هناك أمورا داخلية يوجد للواقعين تحت الاحتلال تأثيرا عليها، من الأوامر حتى اصلاح الشوارع، ومن ضعف القضاء ورجال الشرطة بسبب ولائهم للحمولة، وحتى تهرب أصحاب البناية من التزاماتهم للساكنين فيها، من تزويج البنات في سن الخامسة عشرة وحتى السرعة التي تفرغ فيها مكاتب السلطة في الساعة الثانية، ومن الاستخدام الشائع للخاوات حتى الاستخدام المفرط بالمضادات الحيوية.

حذار على الاسرائيليين أن يوهموا أنفسهم: الفلسطينيون لا ينسون الاحتلال. هم يريدون أن يكون اغلبية المنتخبين الجدد ـ الذين يفترض أن يكونوا مُصغين لشعبهم ـ أفضل ممن سبقوهم وأن يستغلوا الهامش الضيق الموجود للواقعين تحت الاحتلال. الايام ستُخبرنا اذا كان البرلمان الجديد سيتمكن من ايجاد طرق كفاحية ناجحة بدلا من تلك التي فشلت عبر المفاوضات والبنادق والأحزمة الناسفة والاعمال الشعبية غير المسلحة.

عميره هاس
مراسلة الصحيفة للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/1/25

تشكيل البرلمان والحكومة الفلسطينية الجديدين بمشاركة حماس واليسار قد يكون سببا في دفع العملية السياسية الى الامام وليس لايقافها

■ الانتخابات التي جرت في السلطة الفلسطينية هي علامة فارقة هامة في تاريخ هذا الكيان السياسي القصير. اجراء الانتخابات لن يكون مسألة بديهية. الانتخابات جرت حتى الآن مرة واحدة قبل عشر سنوات وفق الصيغة المحددة في اوسلو. حينئذ تم انتخاب 88 عضو برلمان، وكلهم انتُخبوا وفق طريقة الدوائر. بعد ذلك كان من المفترض أن تتم الانتخابات في عام 2000 مع انتهاء الاتفاق الانتقالي في اتفاق اوسلو ـ إلا أن الانتخابات أُجّلت حينئذ بسبب اندلاع الانتفاضة الدموية. بعدها جرت عدة محاولات لتنظيم الانتخابات، إلا انها فشلت جميعها. الوضع الأمني المتردي في الضفة وغزة وتدهور الحكم المركزي أوصلا السلطة الى حافة الفوضى السلطوية. الانتخابات هي فرصة لاصلاح ذلك. فرصة لاقامة برلمان جديد وحكومة جديدة تجسد في نهاية المطاف تصريحات الرئيس محمود عباس المكررة بشأن القانون الواحد والحكم الواحد والسلاح الواحد. المتحدثون الفلسطينيون أكثروا أمس من التحدث عن عُرس الديمقراطية، وعن الأجواء الكرنفالية السائدة في المناطق مع افتتاح الصناديق في هذا الصباح. وسائل الاعلام الفلسطينية وجهت تعليمات للناخبين مع التنويه بخطر اقتراب حملة السلاح من صناديق الاقتراع.

في مواجهة تعبير اسرائيليين وغيرهم عن قلقهم من مشاركة، وربما نجاح، حركة حماس في الانتخابات ـ تحدث كل النشطاء السياسيين الفلسطينيين بشعور كبير من الرضى من مشاركة حماس في المعترك السياسي النظامي في اطار السلطة. كبار قادة السلطة والاعلاميين الفلسطينيين بذلوا جهودا كبيرة للاقناع بأن وجود حماس في البرلمان، وربما في الحكومة الفلسطينية، ليس تراجعا في العملية السياسية بل على العكس من ذلك ـ هو تقدم الى الأمام. «كل وجود السلطة الفلسطينية وهذه الانتخابات ناجم عن اتفاق اوسلو»، قال محمد دحلان لخصمه محمود الزهار من حماس، في أحد البرامج التلفزيونية. بكلمات اخرى، مجرد مشاركة حماس في الانتخابات هو برهان على أنهم مضطرون لقبول اتفاق اوسلو.

وردا على ذلك، اضطر المتحدثون بلسان حماس الى أخذ موقف دفاعي، وأوضح زعيمهم، اسماعيل هنية، أن اتفاق اوسلو مات قبل سنوات ورحل عن هذا العالم، وأن الانتخابات تتم بصورة جوهرية وتقنية مغايرة : 132 نائبا، نصفهم يُنتخبون حسب الدوائر كما في السابق، والنصف الآخر بالطريقة القطرية.

من ساعد ادعاءات قادة فتح والسلطة حول اوسلو كان نشطاء الجهاد الاسلامي. الجهاد هو التيار الفلسطيني الوحيد الذي يقاطع الانتخابات اليوم. المتحدثون باسم هذه الحركة يعتقدون، مثل قادة فتح، أن المشاركة في الانتخابات تشكل اعترافا غير مباشراً باوسلو. حركة الجهاد ترفض قبول الهدنة، وأتباعها يقفون وراء كل العمليات الأخيرة. وفي المقابل تشارك اليوم كل فصائل المعارضة الاخرى، وعلى رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية ـ الحركتان اللتان قاطعتا انتخابات 1996 بسبب معارضتهما لاوسلو. على هذه الخلفية قد يكون من الممكن تعليق آمال على تصريحات أبو مازن وأتباعه المطمئنة بصدد اقامة البرلمان والحكومة الجديدين بمشاركة حماس واليسار، والتي قد تكون في نهاية المطاف عاملا يدفع بالعملية السياسية وليس سببا لايقافها.

داني روبنشتاين
محلل خبير للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/1/25

السباق حول موضوع «اعادة تقسيم القدس» عاد وتصاعد بعنف خلال الاسابيع القليلة الماضية بين الاسرائيليين

■ أصبح الجميع ينادي ويتنادى بمقولة «العودة الى تقسيم هذه البلاد»، وكل من يرفع صوته بذلك يحظى بالتشجيع من أحد الأطراف. «هكذا سقطت القدس»، كما وصف ذلك يوفال هايمن في مقالته بتاريخ 2006/1/23، مع أنه بذلك أعطى وصفا واجمالا مؤثرا لمبدأ الظاهرة التي نحن بصدد الحديث عنها، لأن السباق حول موضوع «اعادة تقسيم القدس» عاد وتصاعد بعنف وقوة خلال الاسابيع القليلة الماضية، سواء كان ذلك بداية من «بيلين يدعو الى اعادة تقسيم القدس» الى ما يطرحه حزب «كديما» الى «تسوية سياسية تشمل مدينة القدس ايضا»، أو تصريحات زعيم حزب العمل، عمير بيرتس، حول «امكانية اعادة تقسيم مدينة القدس»، ولكن الخطير في هذا الموضوع هو الادعاء والتبرير الذي بواسطته يطرحون مثل هذا الحل، بل إن خطر التبريرات لا يقل عن خطر الحل نفسه.

غدا، سوف نجد أصحاب هذا الاقتراح، ومُروجي مثل هذه التطلعات السياسية، الذين يدعون الى تحقيق السلام عن طريق الإقرار بضرورة اعادة تقسيم القدس ضمن مشروع التسوية مع الفلسطينيين، وكذلك الإسراع في الاتفاق على «الحدود الدائمة»، يحاولون اقناع الجمهور الاسرائيلي بأن «القدس وحدها» هي التي بقيت في جوهر النزاع دون أن تجد حلا لها، ولو لم يكن هناك عناد قوي وإصرار واضح دون تنازل حولها، لكانت المنطقة قد تنعم بالسلام، ولكانت مدن اسرائيل تنعم به منذ زمن بعيد. هكذا يقولون.

ولكن لهؤلاء يجب أن نقول ونذكر بأن ايهود باراك، بالتنازلات الكبيرة التي قدمها والتي كان من بينها الاستعداد لاعادة أجزاء من القدس ضمن التسوية مع الفلسطينيين، لم يستطع تحقيق ما أراد. فدائما يوجد سبب للرفض، ومنذ سنوات كثيرة ونحن لا نزال نسمع بالطلب المتصلب حول ضرورة «حل مشكلة اللاجئين».

في البداية كنا نعتبرها العقبة الأساسية، ولكننا الآن نرى أن القدس هي المشكلة بدلا منها. واذا تمكنا الآن من حل «مشكلة القدس» فاننا سنعود من جديد الى «حق العودة»، والذي كان حتى الأمس القريب «غزة» والآن فهو حول «الضفة الغربية».

أما بالنسبة لذوي التوجهات «النبوئية» التي تتطلع الى هذا الاقتراح، فان مجموعة اخرى تحاول أن تشق طريقا وسطا لها في هذه الدعوات، وأن تطرح بدائل من نوع معين لإرضاء بعض الاسرائيليين، وهي الدعوات التي تقوم على مقولة «الأمر الواقع»، حيث انهم يقولون «إن تقسيم القدس ليس في أيدينا، فهي مقسمة بطبيعة الحال»، وذلك باشارتهم الى الأحياء التي كانت معروفة على انها جزء من مدينة القدس وهي الآن خارجها. إن الذين يؤيدون مثل هذه النظرية ويدعمون تطويرها، يؤكدون، وعن حق، بأنه لا توجد أي قدم يهودية تطأ في هذه المناطق التي نسميها بـ «شرقي المدينة». ولهذا، فلا يوجد سبب يمنع التنازل عن هذه الأجزاء التي سواء لهذا السبب أو غيره، فان «هذه المناطق المأهولة بالسكان العرب، وبكثافة، تضر بالميزان الديمغرافي العام»، سواء في القدس أو في اسرائيل.

يجب أن نقول لهؤلاء، أولا: ما هي القدس الشرقية؟ هل هي بعض الأحياء الصغيرة في البلدة القديمة؟ العيسوية، مثلا، أو بيت حنينا؟ ولكي نتحدث بدقة، فلا بد من التوضيح بأن بلدة مثل العيسوية هي قريبة جدا من حي التلة الفرنسية، ومن رمات اشكول وحي معالوت دفنه، وهي أحياء يهودية بطبيعة الحال. كذلك، فانه بجوار البلدة القديمة في القدس توجد أحياء مثل الحي الالماني وحي البقعة، بل إن حي تلبيوت ليس بعيدا عن البلدة القديمة في القدس. اذن، أين هو «تقسيم الأمر الواقع» الذي يتحدث عنه البعض ويشرح نظريته الخاصة بوجودها؟.

وثانيا، أرجو لفت النظر للمضمون العنصري الذي يكمن في مثل هذه النظرية وهذه التبريرات، «هي ليست في أيدينا»، يقصدون بذلك الأحياء التي لا يوجد فيها سكان يهود، أي أن المكان الذي لا يوجد فيه سكان يهود في اسرائيل يجب أن لا يكون جزءا من الدولة، وهؤلاء هم الذين يُروجون لنظرية عنصرية ضد العرب في الدولة.

واذا واصلنا الاستنتاج الذي تؤكده مثل هذه النظرية التي تقول صراحة بأنه اذا لم نكن متواجدين في أي مكان، فانه يجب أن لا يكون هذا المكان داخل دولة اسرائيل. اذا مضينا بهذا المنطق، فماذا سيكون موقفنا حين نصل بهذا التسلسل الى منطقة يافا أو اللد أو الرملة؟ هل ستكون نظرية «الأمر الواقع» معقولة وممكنة التنفيذ ايضا بالنسبة لهذه المناطق، أم هل يمكن سلخها عن اسرائيل بسبب عدم وجود سكان يهود يعيشون فيها؟ وهل يمكن أن تنسحب هذه النظرية على كل منطقة لا يسكن فيها يهود غير هذه التي ذكرناها، وأن منطق «الأمر الواقع» يمكن فرضه بالقانون بعد فرض نفسه على الارض؟ أم هل ستقولون بأن المواطنين العرب خارج الخط الاخضر مُعادون لنا بينما العرب هنا، داخل الخط الاخضر، يعيشون معنا بسلام؟ من هنا ينبع فكر ومنطق جديد: حي عربي عدائي يفرض علينا تقسيم المدينة، مع أن أحياء يهودية تعيش تماما مقابل أحياء عربية مثل التي نتحدث عنها. وأحياء عربية ليست عدائية يمكنها البقاء والعيش داخل حدود دولة اسرائيل، وذلك بدلا من ترسيخ الاعتقاد بأن جميع مواطني الدولة، دون تمييز قومي أو عرقي أو ديني أو جنس ولون، هم جميعهم يشكلون ما نسميه «مواطنين في الدولة». أما المنطق الاول فهو يعني تبنينا لمنطق يقول «إن كل حي أو قرية أو منطقة يكنّ سكانها العداء لدولة اسرائيل فهي ليست جزءا من دولة اسرائيل، وتصبح منطقة غير اسرائيلية».

حسب هذا المنطق الجديد، واذا كان مدى الشعور بالعداء هو الذي يحدد مدى حق الانتماء، فان اللجوء الى دائرة العنف والارهاب هو الذي قد يتمكن في نهاية الأمر من تحديد موقع حدود اسرائيل النهائية.

ليمور سميميان دراش
كاتبة ومحاضرة في الجامعة العبرية
(معاريف) 2006/1/25

على اسرائيل التوقف عن ممارسة التمييز العنصري ضد العرب اذا كانت تطمح بأن يشاركوا في بلورة مسودة القانون الاسرائيلي الجديد

■ مرة بعد اخرى يعود السيد عوزي أراد ليعرض علينا اقتراحاته غير المنطقية أو المفهومة والخاصة بامكانية قيام دولة اسرائيل بسحب حق المواطنة من عرب اسرائيل وإبعادهم الى خارج حدود دولة اسرائيل. المرة الأخيرة التي طرح فيها هذا الاقتراح كانت من خلال المقابلة التي أجرتها معه صحيفة «هآرتس» في عددها الصادر بتاريخ 2006/1/20. السيد أراد حاول بجهد كبير أن يُغلف هذه الدعوات من خلال التحدث عنها بلسان جميل ودون استعمال عبارات قاسية، لا سيما حين قال «إن بلورة نهائية لحدود دولة اسرائيل يمكن أن تتم من خلال اجراء عملية تبادل للاراضي، وايضا للسكان»، كما حاول أن يطلق على اقتراحه هذا النوع من التسميات المشبوهة.

حقا ان السيد أراد لم يُعاود مرة اخرى العودة الى استعمال العبارة العنصرية التي سبق له أن استعملها بقوله «إن تبادل السكان سوف يُدعّم الروابط العرقية والثقافية لكل طرف من الطرفين»، والتي لا يوجد أقرب منها لتلك العبارة العنصرية المشهورة التي قيلت في أحد الايام في اوروبا ـ ضد اليهود بالتحديد ـ حين قالوا «تنمية الطهارة العرقية والثقافية»، والتي قيلت بطبيعة الحال ضد اليهود وعلى لسان النازية.

تكرار هذه الاقتراحات التي ترد على لسان السيد أراد لا يكسبها أي قوة، فهي تخلو تماما من القوة الفعلية، حيث أنها غير عملية، لأن مفاهيم الأسرة الدولية لا تسمح في سنوات الألفين بالضغط على أي انسان في أي مكان في العالم بالتخلي عن مواطنته أو أن تسلب منه حقوقه المدنية، لذلك، فان مجرد طرح مثل هذا الموضوع للنقاش والجدل السياسي في اسرائيل لا يعني فقط إلا زيادة وتوسيع الهوة بين المواطنين العرب واليهود في الدولة، ويؤكد بأننا نتنكر لحقوق العرب فيها. اضافة الى أننا نشير الى حقيقة كونها فكرة عقيمة، توقع الضرر بجمهور شرعي في الدولة، فان مجرد طرح مثل هذه الأفكار تضر كثيرا بمسيرة قومية ذات أبعاد تاريخية، وهي: العمل على سن قانون جديد في اسرائيل يحظى بموافقة واجماع المواطنين، وأن جميع دول العالم تقريبا، التي تمكنت من سن قانون جديد لها، ونشره وتطبيقه كانت تفعل ذلك وتتمكن منه في لحظة تاريخية تستحوذ على اجماع وطني، مثل حدوث ثورة على الحكم الذي كان سائدا، وهذا تقريبا ما حدث في دول وسط وشرق اوروبا في مطلع التسعينيات، وكذلك في أعقاب سقوط نظام الابرتهايد العنصري في جنوب افريقيا وغيرها. ولكنه في اسرائيل يختلف تماما، فهو يحدث بعد انقضاء جيلين كاملين تقريبا على اعلان قيام الدولة.

وحتى يستطيع قانون قوي وجيد أن يقف على قدميه في اسرائيل وأن يصمد لزمن طويل دون خوف، فانه بحاجة الى أن يحظى بأوسع قاعدة تأييد جماهيري شرعي، وبقدر ما يمكن تشكيله من تأييد عام. لذلك، فانه توجد أهمية بالغة لأن يشتمل هذا التأييد على كل القوى الاجتماعية والأقليات القومية التي تعيش في دولة اسرائيل، سواء كنا نقصد بذلك المتدينين، المتعصبين الدينيين، العلمانيين، الليبراليين أو القوميين، لأن تواجد وانضمام أمثال هؤلاء جميعا له معانٍ وأبعاد فعلية حقيقية، وبذلك «يفرض على كل مجموعة، وعلى كل ايديولوجيا، وعلى كل جماعة عرقية أو قومية، التصالح والتجانس مع غيرها».

قبل أكثر من خمس سنوات أقام المجلس الاسرائيلي للديمقراطية مجلسا جماهيريا ترأسه القاضي السابق مئير شمغار، الذي تمكن (المجلس) من ادارة وتوسيع نقاش جماهيري من قبل ممثلي جميع الأطياف والأقليات التي تعيش في اسرائيل، وبعد مرور ثلاث سنوات تمكن هذا المجلس، بفضل توسيع واستمرار هذا النقاش، من أن يبادر عضو الكنيست ميخائيل ايتان ويقنع لجنة التشريع والقانون أن تبدأ نقاشها من اجل التوصل الى بلورة وثيقة القانون المستقبلي المطلوب.

احدى الصعوبات التي تتمثل في مثل هذه المسيرة هي الصعوبة الكامنة في عملية اجتذاب المثقفين العرب وانخراطهم في مثل هذا النقاش، والصعوبة الوحيدة التي تقف حجر عثرة أمام مشاركتهم فيه هي العبارة التي تنص على أن «دولة اسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية»، مع أن الشعار الذي ير